



السنة الرابعة والعشرون - العدد الفصلي الثالث 2006

# ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (هيئة عربية بولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

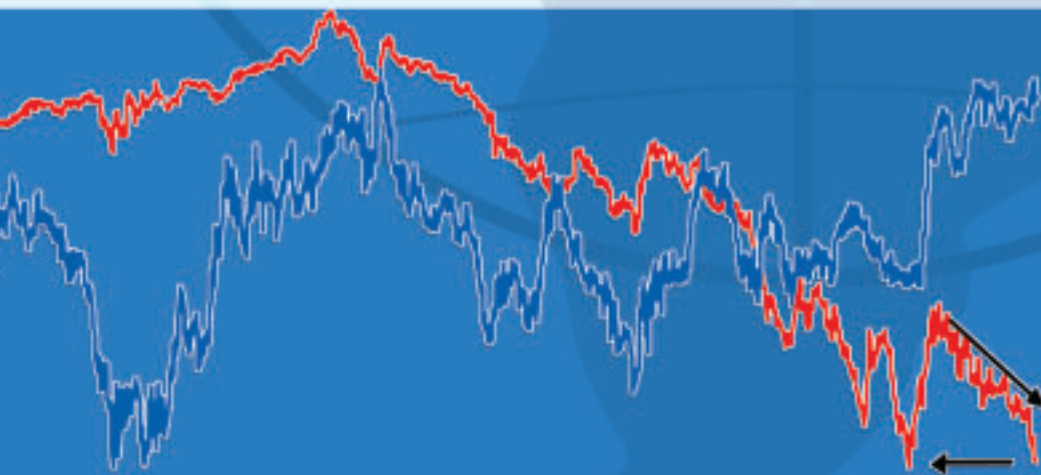
● نادي براغ

● ممارسة أنشطة الأعمال 2007

● تطور الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية

● مؤشر سهولة أداء الأعمال 2006

● مؤشر الحرية الاقتصادية 2006



## فهرس المواضيع

3	الافتتاحية
4	أنشطة المؤسسة
4	صدر حديثاً
6	اتجاهات
11	مؤشرات

## أغراض المؤسسة وأجهزتها

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤسسة إقليمية عربية تضم في عضويتها جميع الأقطار العربية ومقرها دولة الكويت وقد باشرت أعمالها في منتصف عام 1975.

### أغراض المؤسسة:

- توفر المؤسسة الضمان للاستثمارات ولائتمان الصادرات فيما بين الأقطار العربية وذلك ضد المخاطر غير التجارية بالنسبة للاستثمار وضد المخاطر غير التجارية والتجارية بالنسبة لائتمان الصادرات، وتشمل المخاطر غير التجارية التأميم والمصادرة ونزع الملكية وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر أو المصدر والحرب والفتن الأهلية وإلغاء ترخيص استيراد البضاعة أو منع دخولها أو عبورها، وتشمل المخاطر التجارية عدم وفاء المدين أو إعساره أو إفلاسه أو فسخه أو إنهائه عقد التصدير.
- تعمل المؤسسة على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكمل لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

### مجلس مساهمي المؤسسة:

وهو أعلى سلطة في المؤسسة وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومن المهام التي يتولاها وضع السياسة العامة وإقرار النظم واللوائح المالية والإدارية والتقرير بشأن المسائل المالية والإدارية وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام. ويتألف المجلس من مندوب واحد لكل دولة عضو بالمؤسسة.

### مجلس الإدارة:

يتكون المجلس من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً. يتولى المجلس في إدارة أعمال المؤسسة الصلاحيات المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الاختصاصات إعداد النظم واللوائح المالية والإدارية، وإقرار برامج العمليات والبحوث التي يقدمها المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، وتحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، واعتماد الموازنة التقديرية للمؤسسة، وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

يتكون مجلس الإدارة حالياً على النحو التالي:

رئيساً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

سعادة الأستاذ ناصر بن محمد القحطاني

سعادة الأستاذ خالد عبدالرحمن المجحم

سعادة الأستاذ علي رمضان شنيش

سعادة الأستاذ جاسم راشد الشامسي

سعادة الأستاذ محمد علي طالب

سعادة الأستاذ عبد اللطيف شعبان

سعادة الأستاذ يسن فضل السيد محمد

سعادة الدكتور محمد غسان الحبش

المدير العام:

السيد فهد راشد الإبراهيم

## نادي براغ

مراحل لاحقة، وتم توسيع عضوية النادي لتشمل وكالات الضمان من دول آسيا وإفريقيا حيث يضم النادي في الوقت الحالي 30 عضواً من مختلف دول العالم، استطاع 7 أعضاء منهم مقابلة المتطلبات للانضمام إلى اتحاد بيرن والدخول في عضويته مع الاستمرار في عضوية النادي.

انضمت المؤسسة إلى عضوية نادي براغ في عام 2000 لتكون أول مؤسسة إقليمية عربية تنضم إلى النادي الذي يضم في عضويته الآن من الدول العربية الصندوق السعودي للتنمية، وكالة ضمان ائتمان الصادرات العمانية، الشركة المصرية لضمان الصادرات، الشركة الأردنية لضمان القروض والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وبلغ الحجم الأولي لعمليات الضمان التي قدمها 27 عضواً بالنادي في عام 2005 نحو 14.2 مليار دولار أمريكي بزيادة نسبتها 12.6% مقارنة مع عام 2004 منها 12.9 مليار دولار لعمليات المدى القصير و1.3 مليار دولار للمدين المتوسط وطويل الأجل، وبلغ مجموع الأقساط التي تم تحصيلها لقاء توفير التغطية الائتمانية نحو 84.7 مليون دولار بزيادة 9%، وتم دفع 47.5 مليون دولار كتعويضات في حين أمكن استرداد ما قيمته نحو 34.2 مليون دولار من تعويضات دفعت سابقاً.

والله الموفق...

**فهد راشد الابراهيم**

المدير العام

في إطار سعي المؤسسة العربية لضمان الإستثمار لمواكبة تطورات ومستجدات صناعة الضمان الدولية والاستفادة من خبرات مؤسسات الضمان العالمية ومشاركتها خبرات المؤسسة، ومن أجل نقل المستجدات والخبرات إلى دولها الأعضاء، حرصت المؤسسة، كعضو في نادي براغ، على المشاركة في اجتماعات النادي السنوية بشكل منتظم، وقد شاركت المؤسسة مؤخراً في الاجتماع السنوي الأول لعام 2006 لنادي براغ لهيئات الضمان والذي عقد في العاصمة الصربية بلغراد خلال الفترة من 15 مايو وحتى 17 مايو 2006 واستضافته وكالة ائتمان الصادرات الصربية.

الضمان للبنوك وتحديد سقفوف الائتمان وتوفير التغطية التأمينية حسب متطلبات العملاء وتمويل المشاريع ومناقشة ضمان الاستثمار، وتقديم عدة عروض وتنظيم ورش عمل حول موضوعات محددة تهم الأعضاء، وقبول دعوة وكالة ضمان ائتمان الصادرات العمانية لعقد الاجتماع السنوي الثاني لعام 2006 في مسقط بسلطنة عمان خلال الفترة 4-6 ديسمبر.

أسس نادي براغ في العام 1993 بمبادرة من اتحاد بيرن وبتمويل من البنك الأوربي للإعمار والتنمية، وعقد الاجتماع التأسيسي في مدينة براغ، ومن هنا جاءت تسمية النادي تيمناً باسم المدينة، وكان الهدف من إنشاء النادي تكوين نواة لنظام تبادل المعلومات بين هيئات الضمان الجديدة والقائمة في دول وسط وشرق أوروبا والتي لم تستوف الشروط المطلوبة للانضمام لاتحاد بيرن وتهيئتها للانضمام إلى الاتحاد في

ناقش الاجتماع التطورات الجديدة التي طرأت على أعمال وكالات الضمان منذ الاجتماع الأخير الذي عقد في نوفمبر 2005 وكذلك أداء عدد من وكالات الضمان حيث تمت الإشادة بالنتائج الباهرة التي استطاعت المؤسسة تحقيقها خلال العام المنصرم، كما تحاور المجتمعون حول عدد من المسائل الفنية المهمة منها مسائل الاكتتاب والمنتجات الجديدة المطروحة وخبرات الاسترداد ودفع التعويضات، والتجارب التجارية المتبادلة بين الدول الأعضاء وذلك من خلال قيام الهيئات المشاركة بطرح القضايا الفنية التي تواجهها والاستفادة من تجارب الهيئات الأخرى في مواجهة مثل هذه القضايا التي شملت مناقشة رفض استلام البضائع من قبل المستورد، حساب قيمة الأقساط، تأمين البرمجيات، توفير الضمان للمنشآت الصغيرة، احتساب التعويض وطرق الاسترداد، تنافسية الأسعار وتحديد مخاطر الأسواق بالإضافة لتوفير

## أنشطة المؤسسة

### ● عمليات الضمان:

على صعيد تأمين ائتمان الصادرات، أبرمت المؤسسة خلال الربع الثالث سبعة عقود تأمين و 18 ملحقاً بقيمة إجمالية قدرها حوالي 27 مليون دولار أمريكي توزعت كالآتي:

- 5 عقود تأمين صادرات (شامل).
- عقدا تأمين ائتمان صادرات محدد

كما تسلمت المؤسسة 54 طلب تأمين ائتمان صادرات من 23 شركة مصدر من 11 دولة عربية.

أما على صعيد ضمان الاستثمار، فقد أبرمت المؤسسة خلال الفترة عقد ضمان مساهمة في رأس مال بقيمة 40 مليون دولار، وتسلمت 3 استفسارات صادرة عن مستثمرين من 3 دول عربية لضمان استثماراتهم في القطاع العقاري والمصرفي والنفطي والبنى التحتية وذلك في 4 دول عربية مختلفة.

### ● مشاركة في مؤتمر بشأن العراق

شاركت المؤسسة ممثلة بشخص مديرها العام في مؤتمر ومعرض تنمية وإعمار العراق الذي عقد في القاهرة خلال

دور الجمارك في تنمية الصادرات ودور برنامج الصادرات السعودية في تمويل وضمان الصادرات والتحديات العالمية أمام صادرات المملكة غير البترولية.

### ● مشاركة في ملتقى دولي

شاركت المؤسسة في أعمال "الملتقى الإقليمي السنوي لائتلاف الائتمان" الخاص بدول أفريقيا والشرق الأوسط الذي عقد بباريس خلال الفترة 4 - 7 يوليو (تموز) 2006 ونظمه ائتلاف الائتمان المنبثق عن شركة كوفاس، وتم خلال الملتقى بحث آخر التطورات المتعلقة بصناعة الضمان.

### ● الجهود التسويقية لخدمات الضمان

قامت المؤسسة خلال الربع الثالث من العام بجهود تسويقية مكثفة بهدف التعريف بخدمات التأمين التي تقدمها. وفي هذا الإطار قامت المؤسسة بحملة تعريف بريدية واسعة من اجل التعريف بالخدمة الجديدة "تأمين تعزيز خطابات الاعتماد" وشملت الحملة قرابة 230 مصرفاً و150 شركة استثمارية عربية و220 شركة من الجنسية الكويتية بين مصدر ومستثمر.

الفترة 6 - 8 سبتمبر (أيلول) 2006 ونظمتها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. وركز المؤتمر على التعريف بأولويات واحتياجات تنمية وإعمار العراق وعرض الإمكانيات المتاحة للدول العربية للمساهمة في دعم وإعمار وتنمية العراق، كما طرح المؤتمر المشكلات التي تواجه الشركات والمستثمرين الراغبين بالعمل في السوق العراقي وكيفية مواجهتها، وكيفية تعزيز دور الشركات العربية في تنمية العراق والامتيازات التي يمكن إعطاؤها للمستثمر العربي في العراق، وقامت المؤسسة خلال المؤتمر بتقديم ورقة عمل عن دور المؤسسة والخدمات التي تقدمها للمستثمرين والمصدرين العرب.

### ● مشاركة في ملتقى إقليمي

شاركت المؤسسة في الملتقى الثاني للمصدرين السعوديين الذي عقد في الرياض يوم 16 سبتمبر (أيلول) 2006 وبتنظيم من مركز تنمية الصادرات بمجلس الغرف السعودية، وقد تناول الملتقى في محاوره عدة قضايا تتعلق بالصادرات السعودية منها تقييم عام وتحليل الانجازات للصادرات السعودية خلال العام الماضي

## صدر حديثاً

## تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال 2007"

الاقتصادي العالمي، مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يصدر عن مؤسسة فريزر، بالإضافة إلى نتائج جهود (أكثر من 5 آلاف خبير محلي) من استشاريي الأعمال

ومؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation، يستند إعداد هذا التقرير إلى دراسات وتقارير البنك الدولي، مؤشر التنافسية، الذي يصدر عن المنتدى

صدر مؤخراً تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال 2007": السبيل إلى الإصلاح، وهو تقرير يصدر سنوياً منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي World Bank Group



بالنسبة للواردات ومن 3 أيام إلى يوم واحد للصادرات، خفضت تكلفة تسجيل الشركات الجديدة بنسبة 40% عن طريق تخفيض رسوم الدمغات. المملكة العربية السعودية: تسهيل عملية تسجيل الشركات الجديدة وساهمت هذه التسهيلات في تخفيض الوقت لبدء المشروع بمقدار شهر تقريباً (من 64 يوماً إلى 39 يوماً) اليمن: خفض ضريبة المبيعات على معظم المنتجات من 10% إلى 5%. تونس: زيادة إجراءات حماية المستثمر حيث أصبحت الشركات تنشر السجلات الحسابية لمساهميها، وزادت مسؤولية المراجعين الماليين، كما حظر على الشركات تقديم قروض لموظفيها. الأردن: تحسين كفاءة ميناء العقبة مما أدى إلى خفض الوقت الذي تستغرقه السفن من 8 أيام إلى عدة ساعات، كما ألغيت رسوم الازدحام الإضافية في الميناء.

وفي الكويت: ترتب على تسريع إجراءات تسجيل الملكية انخفاض زمن نقل سندات الملكية من 75 إلى 55 يوماً. أما جيبوتي التي دخلت التقرير لأول مرة هذا العام فقد صنفتها التقرير ضمن أقل الدول ترتيباً في التقرير فقد زادت من صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال فيها. وقد قيدت إتاحة العقود ثابتة المدة للعاملين وحددت المدة القصوى بـ 12 شهراً، مع إمكانية التجديد لمرة واحدة.

وذكر التقرير أيضاً انه مازال هناك الكثير الذي يجب عمله في نطاق الإصلاحات التي من شأنها إزالة العقبات التي تعيق ممارسة الأعمال في دول المنطقة مثل، متطلبات الترخيص المبالغ بها، والمحاكم ضعيفة الكفاءة.

كرواتيا، غواتيمالا، غانا وتنزانيا لتفوقها في تطبيق الإصلاحات خلال الفترة 2005-2006، وتمثلت تلك الإصلاحات في: تسهيل اللوائح المنظمة لممارسة الأعمال، تدعيم حقوق الملكية، تخفيف الأعباء الضريبية، زيادة الحصول على الائتمان وتخفيض تكاليف التصدير والاستيراد.

### الإصلاحات في الدول العربية

سلط التقرير الضوء على عدة دول عربية حققت إنجازات تتعلق بإصلاح بيئة الأعمال، حيث تصدرت المغرب دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث إصلاح بيئة الأعمال فيها والذي تمثل ب: تخفيض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لإنشاء شركة جديدة من 100,000 إلى 10,000 درهم، تخفيض ضريبة نقل الملكية من 5% إلى 2.5% من قيمة العقار وتبسيط القواعد الضريبية عن طريق جمع عدة تنظيمات للضرائب في مصدر واحد. كما شهدت الفترة 2005-2006 إصلاحات في كل من: مصر: تحسين إجراءات تأسيس الشركات، تخفيض رسوم تسجيل الشركات الجديدة مما خفض هذه التكلفة بنسبة 40%، وتطبيق ضريبة شركات موحدة مقدارها 20%. الجزائر: زيادة المعلومات المتاحة للمقترضين المحتملين من خلال إصدار التعليمات للبنوك والمؤسسات المالية بإبلاغ مكتب تسجيل الائتمان العام عن الائتمانات والقروض غير المدفوعة، وتخفيض معدل ضريبة الدخل على الشركات من 30% إلى 25%. سوريا: تحديث إدارة قطاع التجارة، إمكانية تقديم الإقرارات الجمركية إلكترونياً مما قلل الوقت اللازم للتخليص الجمركي من 8 إلى 7 أيام

والمحامين والمحاسبين والأكاديميين البارزين عالمياً والمسؤولين الحكوميين عبر العالم.

امتد الغطاء الجغرافي للتقرير ليشمل 20 دولة جديدة، منها دولة عربية واحدة (جيبوتي)، حيث غطى التقرير لهذا العام 175 دولة منها 17 دولة عربية، مقارنة مع 155 دولة منها 16 دولة عربية عام 2005.

يقيس التقرير من خلال مؤشر سهولة أداء الأعمال، وهو مؤشر فرعي جديد تم استحداثه العام الماضي (2005)، ومؤشراته الفرعية مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية في الدول ويصنفها حسب درجة سهولة بيئة الأعمال فيها بهدف وضع أسس للتقييم والمقارنة بين مواصفات بيئة الأعمال في الدول المتقدمة من جهة وفي الدول النامية من جهة أخرى، كما يتيح الفرصة لكافة الدول للاطلاع على أفضل الممارسات العالمية ومن ثم تحديد أولوياتها. ويتزايد عاماً بعد عام وبشكل ملموس اهتمام الدول العربية بمتابعة أوضاعها في هذا التقرير مقارنة مع دول العالم بهدف تصحيح تلك الأوضاع. ركز التقرير هذا العام على إصلاح بيئة الأعمال مؤكداً ضرورة أن تخفف الإصلاحات الأعباء عن كاهل الشركات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء مع الشركات الكبرى المحلية والأجنبية، الريفية والحضرية، وعلى ضرورة منح الفرصة لنجاح أي شركة.

الدول العشرة الأوائل تطبيقاً للإصلاحات صنف التقرير كلاً من: جورجيا، رومانيا، المكسيك، الصين، بيرو، فرنسا،

## تطور الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية

الاستثمار رقم 10 بتكلفة استثمارية تصل إلى نحو 588 مليون دولار تنوعت على عدة مشاريع منها مشروع لمستشفى ومشروعات لإنتاج الاسمنت وعصر الزيتون وتربية الأسماك وتعليبها بالإضافة إلى مشاريع أخرى. ومن المتوقع أن توفر هذه المشاريع حوالي 3250 فرصة عمل.

### • تونس

أشار تقرير صادر عن الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمارات الخارجية إلى أن تونس استطاعت استقطاب استثمارات أجنبية خلال ثمانية الشهور الأولى من العام قدرت قيمتها بـ 3.6 مليار دينار تونسي توزعت على نحو 3.5 مليار دينار تونسي استثمارات مباشرة ونحو 72 مليون دينار استثمارات في أسهم.

### • الأردن

أعلنت منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة أنها استطاعت وخلال 5 سنوات من إنشائها استقطاب استثمارات بلغت نحو 7 مليارات دولار أمريكي وإن عدد المؤسسات التي تم تسجيلها لدى المنطقة قد بلغ 1071 مؤسسة.

### • ليبيا

أفاد تقرير حديث صادر عن هيئة تشجيع الاستثمار في ليبيا إن إجمالي المشروعات الاستثمارية التي استفادت من قانون تشجيع الاستثمار منذ بداية العام 2000 بلغ 139 مشروعاً تركز معظمها في القطاع الصناعي حيث بلغت المشاريع في القطاع 87 مشروعاً، و22 مشروعاً في قطاع الخدمات و16 مشروعاً في القطاع الصحي

تواصل نشرة "ضمان الاستثمار" متابعة عامة للمستجدات التي تشهدها البيئة الاستثمارية في الدول العربية وفق محاور تعنى بحجم واتجاهات التدفقات الاستثمارية والقطاعات الجاذبة للاستثمار والعلاقات العربية البينية في مجالات الاستثمار. والتكامل القطاعي والعلاقات الإقليمية والدولية والتطورات النوعية لجهة تطوير التشريعات وتبسيط الإجراءات وتعزيز جهود الترويج للاستثمار. وندرج فيما يلي المستجدات التي أمكن رصدها خلال الربعين الثاني والثالث من العام.

### تدفقات استثمارية للدول العربية...

رصد مؤخراً عن عدد من هيئات تشجيع الاستثمار وهيئات المناطق الحرة تصريحات تناولت بيانات حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبيانات حول المشاريع الاستثمارية التي تم الترخيص لها في إطار قوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كالاتي:

### • السعودية

أعلنت الهيئة العامة للاستثمار أن التراخيص التي تمت الموافقة عليها خلال الربع الثاني من العام بلغت نحو 19.2 مليار دولار لعدد 505 مشاريع توزعت على 121 مشروعاً صناعياً بتراخيص بلغت قيمتها نحو ملياري دولار و384 مشروعاً خدمياً بلغت قيمة تراخيصها نحو 17.2 مليار دولار أمريكي.

### • مصر

أعلنت وزارة الاستثمار المصرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الأول من عام 2006 بلغ في مصر نحو 3.3 مليار دولار بالمقارنة مع 1.8 مليار خلال

الفترة ذاتها من العام السابق، وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية غير البترولية نحو 2.6 مليار دولار. منها نحو 2.0 مليار دولار إما للبدء في مشاريع جديدة أو توسعه مشاريع قائمة ونحو 520 مليون دولار حصيلة بيع أصول حكومية والباقي في قطاع العقارات، وبلغت الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى مصر في نهاية العام المالي 2005-2006 نحو 6.1 مليار دولار وهو رقم قياسي تصل إليه الاستثمارات الأجنبية في مصر. وبلغ عدد المؤسسات العامة التي تم تخصيصها خلال عام 2006، 25 مؤسسة بلغت إيرادات تخصيصها نحو 15.7 مليار دولار.

### • سوريا

أعلن مكتب الاستثمار السوري أن حجم المشاريع التي تمت الموافقة عليها خلال النصف الأول من عام 2006 بلغت نحو 225 مليار ليرة سورية أو ما يعادل 4.4 مليار دولار مقارنة بنحو 124 مليار ليرة أو 2.4 مليار دولار عام 2005، كما أعلن عن موافقة المجلس الأعلى للاستثمار على الترخيص لـ 52 مشروعاً جديداً مشمولة بأحكام قانون

البلدية، وأصدرت المؤسسة العامة للطيران في سوريا أول شهادتي مستثمر جوي لشركتين سورييتين وطنيتين، وفي ليبيا قررت الحكومة فتح باب الاستثمارات في قطاع الاتصالات والنقل أمام المستثمرين الأجانب. وفي فلسطين أعلن عن منح رخصة للهاتف الجوال لشركة كويتية لتصبح ثاني مشغل في البلاد، وعلى صعيد آخر أعلنت الإمارات أنها لن تفتح قطاع الاتصالات أمام الاستثمار الأجنبي قبل العام 2010، في حين أصدرت البحرين قائمة سلبية ضمت 12 نشاطا تجاريا يحظر ممارستها وحددت 22 نشاطا تجاريا تقتصر ممارستها على المواطنين.

### تنامي الاستثمارات العربية البينية...

تواصل "نشرة ضمان الاستثمار" رصدتها للتصريحات التي تصدر من مصادر حكومية عن تنامي الاستثمارات العربية في دولها لمواطني دول عربية أخرى، وفي هذا الإطار أعلن مكتب الاستثمار السوري أن من بين 30 دولة تستثمر في سوريا تتصدر تركيا القائمة في حين تأتي السعودية بالمرتبة الثانية بنحو 26 مشروعاً تليها الكويت 19 مشروعاً فالأردن بـ 13 مشروعاً ثم لبنان بـ 9 مشاريع، كما أعلن في مصر أن إجمالي رؤوس الأموال العربية المصدرة لمشروعات استثمارية في مصر بلغت منذ بداية العام إلى أواخر يوليو نحو 5 مليارات جنيه بلغ نصيب المشاريع الكويتية منها نحو 52% والمشاريع السعودية نحو 29% في حين بلغ للمشاريع الإماراتية نحو 4.6% من رؤوس الأموال المصدرة كما أعلن في مصر عن توقيع مذكرة تفاهم لتأسيس شركة قابضة برأسمال يبلغ نحو مليار دولار يساهم بها مستثمرون من الإمارات والبحرين. وأعلن مسؤولون أردنيون أن إجمالي الاستثمارات الكويتية في الأردن قد

القطاعات في باكستان باستثمارات قد تتجاوز 10 مليارات دولار.

كما أعلن عدد من الشركات السعودية عن قيامها بعدد من الصفقات شملت تلك شركة لمجموعة من الفنادق في تايلاند بقيمة 99 مليون دولار وأعلنت الشركة نفسها عزمها استثمار نحو 100 مليون دولار لبناء مجموعة من الفنادق في أفريقيا، وأعلنت شركة سعودية للمواد الغذائية عزمها استثمار نحو مليار دولار في باكستان، في حين فاز تحالف يضم شركات سعودية وأخرى أجنبية بشراء حصة تعادل 75% من مصانع الصلب الباكستانية بقيمة 362 مليون دولار.

وفي الكويت أعلن عن قيام الهيئة العامة للاستثمار بشراء مجمع تجاري في تركيا بحدود 750 مليون دولار، وعن قيام إحدى الشركات الكويتية بشراء مصنع للمواد العازلة في تركيا وعن قيام بنك بفتح فرع جديد له في تركيا.

### فتح قطاعات جديدة للاستثمار...

توالي فتح قطاعات جديدة للاستثمار الخاص في الدول العربية وتفعيل برامج الخصخصة، ففي الأردن أنهت شركة الملكية الأردنية عملية تخصيص الشركات المساندة لها والتي شملت الشركة الأردنية لصيانة المحركات وشركة الأكاديمية الدولية لتكنولوجيا الطيران في حين تم في مصر طرح الرخصة الثالثة للجوال وبيع عدد من شركات القطاع العام، كما سمحت مصر للقطاع الخاص بالاستثمار في قطاع النقل. أما في السعودية فقد أعلن عن البدء بتخصيص قطاع تموين الطائرات، وستقوم الخطوط السعودية ببيع نسبة تتراوح بين 30-49% من القطاع كما أعلن عن تأسيس أول شركة مساهمة سعودية في قطاع السكك الحديدية، والسماح للمستثمرين الأجانب بالمشاركة في المشروعات

و8 مشاريع استثمار عقاري و3 مشروعات في قطاع الزراعة ومشروعين في القطاع السياحي ومشروعاً واحداً في الثروة الحيوانية. وأفاد التقرير بأن عدد المشاريع تحت التأسيس في مختلف القطاعات تبلغ 43 مشروعاً بتكلفة استثمارية إجمالية قدرها 367.1 مليون دولار تبلغ حصة رأس المال الأجنبي فيها نحو 310.5 مليون دولار، وتبلغ المشاريع تحت التنفيذ في مختلف القطاعات 51 مشروعاً تبلغ قيمة تكلفتها الاستثمارية نحو 413 مليون دولار، وتبلغ حصة رأس المال الأجنبي فيها نحو 332 مليون دولار، في حين أفاد التقرير بأن المشاريع التي دخلت التشغيل بلغت 45 مشروعاً وصلت تكلفتها الاستثمارية إلى نحو 3.6 مليار دولار وبلغت مساهمة رأس المال الأجنبي فيها نحو 3.4 مليار دولار.

### تنامي الاستثمارات العربية في الخارج...

تصاعد اهتمام الشركات العربية بالاستثمار في دول خارج أقاليمها وانطلقت لاستكشاف الفرص المتاحة لها في الخارج والإفادة منها، وفي هذا الإطار أعلنت عدة شركات إماراتية عن عقدها صفقات تضمنت شراء شركة أمريكية عقارية خاصة بنحو مليار دولار وشراء نحو 97% من أسهم شركة سنغافورية للطاقة، وأعلنت إحدى الشركات شراؤها لمجموعة فنادق في بريطانيا بصفقة بلغت قيمتها نحو 1.2 مليار دولار، وتمكن تحالف مكون من 3 شركات إماراتية من شراء إحدى الشركات السويسرية المتخصصة بالخدمات التقنية للطائرات بصفقة بلغت قيمتها 1.3 مليار دولار، وأعلنت شركة عقارية عن البدء بتنفيذ 3 مشاريع عقارية ضخمة في باكستان باستثمارات ستصل إلى 2.4 مليار دولار، وأعلنت شركة أخرى عزمها الاستثمار في عدة مشاريع بمختلف

بلغت نحو 6 مليارات دولار وأعلن مركز إيداع الأوراق المالية في بورصة عمان أن الاستثمارات السعودية لغاية أواخر أغسطس بلغت نحو 3.7 مليار دولار من إجمالي الاستثمارات العربية في بورصة عمان والبالغة 11.7 مليار دولار، وتأتي الكويت في المرتبة الثانية بنحو 2.3 مليار دولار فيما حل المستثمرون اللبنانيون بالمركز الثالث باستثمارات بلغت نحو 1.3 مليار دولار.

**وفي سلطنة عمان** ذكرت النشرة الشهرية الصادرة عن دائرة مراقبة الشركات أن الإمارات تتصدر قائمة المستثمرين في الشركات العمانية للأشهر السبعة الأولى من العام باستثمارات بلغت نحو 138 مليون دولار ثم المستثمرين من العراق بنحو 111 مليون دولار.

**وفي قطاع الصناعة،** أعلنت شركة سعودية عن توقيعها لعقد مع شركة من المغرب لبناء مصنع أنابيب بكلفة استثمارية تبلغ نحو 23 مليون دولار وتوقيعها لعقد مع شركة من الجزائر لإنشاء مصنع بكلفة استثمارية تقدر بنحو 24 مليون دولار وأعلنت إحدى الشركات الصناعية السعودية أن استثماراتها في الجزائر خلال ثلاث السنوات الماضية قد وصلت إلى نحو 100 مليون دولار، وفي مصر قامت شركة كويتية بإنشاء مصنع لمداخلات السيراميك وقامت شركة كويتية أخرى بالمساهمة بقيمة 40 مليون دولار لمشروع مصنع لإنتاج الأنابيب وقامت شركة سعودية بتوسعة مصانعها في مصر لإنتاج كابلات النحاس وضخ استثمارات جديدة بنحو 60 مليون دولار وتم إنشاء شركة لتصنيع السكر يمتلكها مستثمرون سعوديون ومصريون بكلفة بلغت نحو 55 مليون دولار، وفي اليمن تم إنشاء مصنع للأسمت برؤوس أموال سعودية ويمنية

مشتركة وباستثمارات بلغت نحو 260 مليون دولار، وفي السعودية استكملت إحدى شركات الأدوية الأردنية تملك شركة أدوية سعودية من خلال شراء الحصة المتبقية للشركة السعودية وبلغت قيمة شراء الحصة التي تعادل نحو 52% نحو 24 مليون دولار.

**وفي قطاع المصارف والخدمات المالية،** أعلن في الأردن عن قيام شركة استثمارية كويتية بتملك حصة إستراتيجية في بنك أردني تبلغ 22% من البنك في حين أعلن عن شراء شركة إماراتية لـ 10% من أسهم أحد البنوك الأردنية الأخرى، وفي فلسطين أعلن عن قيام شركة استثمارية كويتية بالدخول كشريك استراتيجي مع بنك القدس من خلال تملكها لحصة 30% من أسهم البنك من خلال شراء 15 مليون سهم من أسهم الزيادة في رأس المال. وفي سوريا أعلن عن توقيع عقد تأسيس لمصرف إسلامي في سوريا مملوك بنسبة 49% لشركة بحرينية، وفي الجزائر قام مستثمرون من الإمارات بتأسيس بنك برأسمال يبلغ نحو 100 مليون دولار أما في السعودية فقد تم افتتاح فرع لبنك كويتي في جدة ليكون بذلك أول بنك عربي في هذه المدينة وأول تواجد لبنك كويتي في السعودية.

**وفي قطاع السياحة،** أعلن في الأردن عن توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة وإحدى الشركات الاستثمارية السعودية لإطلاق أحد أضخم المشروعات التطويرية في الأردن بكلفة تصل إلى 5 مليارات دولار، ويتضمن المشروع مدينة سياحية متكاملة في منطقة العقبة وأعلنت شركة إماراتية عن توقيعها لعقد مع هيئة الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي الأردني لتأسيس مشروع شراكة لإنشاء شركة متخصصة بالاستثمار السياحي والإعلان عن البدء

بأول مشروع للشركة بكلفة 142 مليون دولار، وأعلنت شركة بحرينية إطلاق مشروع المنتجع الملكي في منطقة البحر الميت بكلفة تصل إلى نحو 200 مليون دولار وسيضم المنتجع فندقاً ومركزاً صحياً متخصصاً للعلاج الطبيعي كما يتوقع أن تكون منطقة البحر الميت موقعاً لمشروع شركة أردنية سعودية مشتركة لإقامة مدينة ترفيهية على طراز ديزني ستايل بكلفة قد تصل إلى 600 مليون دولار، وفي سوريا تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزارة السياحة وإحدى الشركات القطرية لإقامة مشروع سياحي بتكلفة تصل إلى 250 مليون دولار، وفي قطر وقعت شركة قطرية وأخرى إماراتية عقداً لإقامة مدينة ترفيهية في مدينة الدوحة بتكلفة استثمارية تصل إلى 1.2 مليار دولار (مشروع مدينة لوسيل)، وفي تونس تعترم إحدى كبريات شركات العقار الإماراتية إقامة مشروع سياحي كبير بمنطقة هرقله وباستثمارات تصل إلى نحو 1.9 مليار دولار، وفي المغرب تقوم إحدى الشركات القطرية ببناء مدينة سياحية وتجارية تضم فنادق وعقارات وأبراجاً، وأطلقت شركة إماراتية عدة مشاريع سياحية تتجاوز قيمتها 10 مليارات دولار وأبرمت شركة بحرينية اتفاقات تفاهم مع السلطات المغربية لإطلاق مشروعين تحت اسم بوابة المغرب بكلفة استثمارية تصل إلى نحو 1.5 مليار دولار، ووضعت شركة إماراتية حجر الأساس لأحد مشاريعها السياحية الكبرى لإنشاء مدينة متكاملة بتكلفة استثمارية تصل إلى 3.4 مليار دولار وعلى مساحة 330 فدانا، وفي مصر قامت شركة كويتية بتوسعة مشروع المارينا الخاص بها لتصبح أكبر مارينا مملوكة للقطاع الخاص في الشرق الأوسط، وتقوم شركة من الإمارات بإقامة منتجع سياحي عالمي



تحالف تقوده شركة إماراتية برخصة الهاتف النقال الثالثة وبلغت قيمة الرخصة نحو 16.7 مليار جنيه وفي تونس فاز تحالف تقوده شركة إماراتية بصفقة الاستحواذ على 35% من الاتصالات التونسية بقيمة إجمالية تصل إلى 2.2 مليار دولار، أما في الجزائر فقد أعلنت إحدى الشركات الكويتية والمالكة للرخصة الثالثة لتشغيل شبكة الاتصالات المتنقلة في الجزائر أن استثماراتها سوف تصل إلى ما لا يقل عن ملياري دولار في نهاية عام 2007.

وفي قطاع الخدمات، وفي السودان وقعت شركة كويتية مذكرة لتنفيذ عقد بقيمة 35 مليون دولار لتقديم خدمات لوجستية ونقل، وفي مصر أعلن عن توقيع عقد الامتياز لإدارة ميناء دمياط بين وزارة النقل المصرية ومجموعة من الشركات الكويتية باستثمارات ستتجاوز المليار دولار. وفي الكويت أعلنت شركة إماراتية عزمها توسيع أعمالها من خلال استثمار نحو 5 ملايين دولار لإنشاء 10 مطاعم في الكويت، وفي المغرب فاز تحالف كويتي إماراتي مغربي بعقد لإنشاء خزانات للمشتقات النفطية بقيمة استثمارية متوقعة بنحو 1.6 مليار دولار.

### علاقات جديدة...

واصلت الدول العربية تعزيز علاقاتها وروابطها الاقتصادية مع مختلف دول العالم فعلى صعيد العلاقات العربية - الصينية اختتمت الدورة الثانية للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي في بكين الذي عقد في الربع الثاني من العام. واجاز الاجتماع ووقع "بيان الدورة الثانية للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي" و"البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون الصيني العربي للفترة 2006 - 2008" و"البيان المشترك حول التعاون بين

الأردن أعلنت شركة قطرية إطلاق استثماراتها في القطاع العقاري والسياحي بكلفة تصل إلى 200 مليون دولار وسترکز الشركة القطرية مشاريعها على المناطق التنموية، وأعلنت شركة كويتية عن إنشاء أربعة مشاريع سكنية في مناطق مختلفة من العاصمة الأردنية بكلفة تصل إلى نحو 1.2 مليار دولار، كما أعلنت الشركة أنها رصدت نحو ملياري دولار لاستثمارها في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وأعلنت إحدى الشركات الكويتية عن إطلاق مشروع عقاري بكلفة نحو 500 مليون دولار في قطر، تمتلك الشركة الكويتية 50% من المشروع بينما تمتلك شركتان قطريتان الـ50% الأخرى، وفي السعودية أعلن عن تأسيس شركة تطوير عقاري برأسمال مصرح به 106 ملايين دولار ويساهم في الشركة بنك استثماري يتخذ من البحرين مقرا له وشركة تابعة للبنك الإسلامي وشركة سعودية وسيتم طرح جزء من أسهم الشركة الجديدة للاكتتاب العام، كما أعلن عن قيام تحالف يتكون من كبريات شركات العقار في الإمارات وشركات استثمارية سعودية لإنشاء شركة للتمويل العقاري في السعودية، وفي ليبيا وقعت شركة إماراتية اتفاقية لإقامة مدينة سكنية وتجارية في طرابلس بنكلفة ستصل إلى نحو 20 مليار دولار. كما أعلنت شركة كويتية عن وضع حجر الأساس لمشروعها الذي يتألف من 370 فيلا ومجمعاً تجارياً وترفيهياً ويعد هذا المشروع الأول من نوعه في ليبيا، وفي الإمارات دشنت شركة كويتية مشروعين في مرسى دبي بقيمة استثمارية بلغت 150 مليون دولار، كما أعلنت شركة كويتية عن قيامها بإنشاء أربعة أبراج في دبي باستثمارات تصل إلى 165 مليون دولار.

وفي قطاع الاتصالات، وفي مصر فاز

بطول 7 كلم وبتكلفة استثمارية تبلغ 1.7 مليار دولار على الشواطئ المصرية في حين تعتزم شركة قطرية إقامة مشروع سياحي على النيل بتكلفة استثمارية ستصل إلى 500 مليون دولار وأعلن في مصر عن الاتفاق على إقامة مدينتين سياحيتين مشتركتين بين مصر والمغرب احدهما في مصر والأخرى في المغرب وباستثمارات تتجاوز 300 مليون دولار، وفي اليمن وقعت الحكومة مع إحدى الشركات اليمنية وشركة مصرية عقدا لإنشاء مشروع سياحي متكامل في جزيرة كمران بكلفة استثمارية إجمالية بنحو 500 مليون دولار.

وفي قطاع الطاقة، أعلن في مصر فوز تحالف من شركات النفط المصرية للقيام بإعمال إنشائية لتركيب منصات استكشاف وخطوط بحرية لنقل النفط في المنطقة المحيطة بين الكويت والسعودية بقيمة 722 مليون دولار، وأعلنت شركة كويتية عن تملكها لحصة 51% من شركة سودانية متخصصة في المجال البترولي وخدماته بمبلغ 60 مليون دولار، وفي اليمن تم التوقيع على اتفاقية إنشاء مصفاة نفط بين شركاء يمينيين وسعوديين وبتنفيذ من شركة هندية وتبلغ الكلفة الاستثمارية للمرحلة الأولى من المشروع نحو 200 مليون دولار و500 مليون دولار للمرحلة الثانية.

وفي القطاع العقاري، وفي سوريا وقعت الحكومة السورية مع إحدى الشركات السعودية مذكرة تفاهم لتأسيس شركة مشتركة مع مؤسسة حكومية للاستثمار في مناطق السكن العشوائي في سوريا، وستقوم الشركة السعودية بتحويل نحو 440 مليون دولار لتأسيس الشركة التي ستكون مملوكة بنسبة 70% للطرف السعودي و30% للطرف السوري، وفي

## تطورات نوعية في بيئة الاستثمار

فيما يتعلق بالتطورات التشريعية، في قطر أجازت الحكومة القطرية قانوناً جديداً لحماية المنافسة ومنع الاحتكار في السوق المحلي، وتقوم الحكومة المصرية بدراسة قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار في قطاع الكهرباء وفي سوريا تم إصدار قانون جديد للجمارك ويأتي هذا القانون ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تعمل الحكومة على تحقيقه.

وفيما يتعلق بتيسير الإجراءات وتسهيل الاستثمار أعلنت الحكومة الليبية عن سلسلة من الإجراءات المتعلقة بتشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية بما يكفل مساهمتها في تنفيذ المشاريع الاستثمارية السياحية والاقتصادية والإنتاجية. وشملت تلك الإجراءات منح تسهيلات لتأشيرات الدخول للمستثمرين، والسماح للمصارف والمؤسسات الاستثمارية الأجنبية بفتح فروع لها في ليبيا، وإعفاء الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية من الرسوم الجمركية ومن الرسوم المفروضة على الاستيراد لمدة خمس سنوات من بدء المشروع.

وفي هذا السياق أقرت الحكومة الليبية تخفيض السقف المالي للمستثمرين الأجانب من خمسين مليون دينار إلى خمسة ملايين دينار من أجل تحفيز المستثمرين. وفي البحرين أصدر البنك المركزي قانون العهد المالية وسيساهم هذا القانون في تطوير المنتجات الاستثمارية التقليدية والإسلامية.

وعلى صعيد الجهود الترويجية دشنت في سنغافورة مكتب للهيئة العامة للاستثمار السعودية كما تم افتتاح مكتب للهيئة في مطار الملك خالد ويأتي فتح هذه المكاتب ضمن خطة الهيئة لفتح عدة مكاتب

وإنشاء مزارع متطورة لتربية واستزراع الأسماك والأحياء البحرية، وتقديم عشر منح كحد أدنى سنوياً لتدريب الفنيين على مدى 3 سنوات، والاستثمار في تنمية الصادرات السمكية اليمنية والاستزراع السمكي والتدريب والصيد البحري التجاري والخبرات والمعلومات بما قيمته 100 مليون دولار أمريكي على عدة مراحل.

وعلى صعيد العلاقات العربية – الأوروبية نظم في العاصمة الألمانية برلين الملتقى الاقتصادي العربي الألماني التاسع وينعقد الملتقى سنوياً برعاية غرفة التجارة والصناعة العربية – الألمانية بالتعاون مع اتحاد الصناعة والتجارة الألماني والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة في البلدان العربية. وتشير إحصائيات وزارة الاقتصاد الألمانية إلى أن الواردات الألمانية من البلدان العربية ارتفعت بنسبة 39.1% في الربع الأول من عام 2006 مقارنة بنفس الفترة من عام 2005. وبلغت الواردات الألمانية من البلدان العربية خلال الربع الأول من عام 2006 نحو 2.9 مليار يورو مقابل 2.07 مليار يورو خلال نفس الفترة من عام 2005. وجاءت ليبيا في المركز الأول بصادرات إلى ألمانيا بلغت 1.2 مليار يورو تليها الجزائر 327 مليون يورو وسوريا 226 يورو وتونس 260 مليون يورو. كما ارتفعت الصادرات الألمانية إلى البلدان العربية في الربع الأول من العام الجاري بنسبة 15.1% لتبلغ 4.8 مليار يورو مقابل 4.2 مليار يورو في نفس الفترة من العام الماضي. وجاءت الإمارات في المركز الأول بواردات من ألمانيا تبلغ 1.2 مليار تليها المملكة العربية السعودية 1.02 مليار يورو ومصر 437 مليون يورو. ولا تزال المفاوضات لإنشاء منطقة تجارية حرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي جارية.

حكومة جمهورية الصين الشعبية وجامعة الدول العربية في حماية البيئة و"مذكرة تفاهم حول مؤتمر رجال الاعمال بين الصين والدول العربية". وقام الرئيس الصيني بزيارة الى المملكة العربية السعودية وقامت شركة أرامكو السعودية وسينوبك الصينية بالاتفاق على إقامة مشروعين لتكرير النفط في إقليم فوجيان ومدينة شينجداو وعلى إقامة مشروع مشترك لإنتاج الإيثيلين، في حين وافقت الصين على قيام شركة نفط الكويت وسينوبك الصينية بإنشاء مشروع عملاق لتكرير النفط باستثمارات تبلغ تكاليفه خمسة مليارات دولار. كما أنهت دول مجلس التعاون الخليجي والصين جولة مفاوضات جديدة من المحادثات بشأن اتفاقية للتجارة الحرة.

وعلى صعيد العلاقات العربية - الهندية تم الاعلان عن التوصل الى اتفاق مبدئي بين مستثمرين من السعودية والهند لإنشاء مصنع لإنتاج الباصات، ومنحت سلطنة عمان تكتلاً لشركات من ضمنها شركات هندية امتياز للتنقيب عن النفط كما تعترم شركة هندية مملوكة للدولة إقامة مصهر في دول الخليج بتكلفة استثمارية تتجاوز 3 مليارات دولار.

وعلى صعيد العلاقات العربية – الماليزية فقد اعلن عن تأسيس مجلس اعمال سوري – ماليزي، وابرمت المملكة العربية السعودية 6 اتفاقات شراكة استثمارية مع ماليزيا تبلغ قيمتها الاجمالية نحو 650 مليون دولار.

وعلى صعيد العلاقات العربية – التركية وقعت وزارة الثروة السمكية اليمنية وشركة تركية على مذكرة تفاهم تقوم بموجبها الشركة التركية بإنشاء مركز لإعداد وتنمية الصادرات السمكية مجهز بأحدث التقنيات والمواصفات للتصدير،



التوقيع في ليبيا لإنشاء مجلس مشترك لرجال الأعمال الليبيين والروس.

وعلى صعيد تأسيس اتحادات عربية أعلن عن تأسيس "اتحاد رجال أعمال المغرب العربي" ليكون جزءاً من مؤسسات الاتحاد المغربي.

وعلى صعيد النهوض بالأسواق المالية العربية، في سوريا أعلن عن نية الحكومة إطلاق سوق دمشق للأوراق المالية في مطلع عام 2007، وبدأت شركات التأمين الخاصة بطرح أسهمها للاكتتاب العام كما أعطت الحكومة السورية الموافقة المبدئية لإنشاء 3 مصارف تعمل حسب الشريعة الإسلامية.

وتطوير أعمال التأمين العربية وتبادل الخبرات والبرامج المشتركة، كما تم اختيار صنعاء لتكون مقراً لـ "المجلس العربي للثروة السمكية" وسيتم الإعلان عن تأسيس المجلس في الربع الأخير من العام. وأعلن في ليبيا عن تأسيس مجلس لقطاع النفط والغاز تشمل صلاحياته مراجعة برامج استخراج واستغلال النفط والغاز، ويقترح الكميات المحددة للإنتاج وتسعير النفط الخام ومشتقاته ويتابع تطوير وسائل استثمار القطاع. وودشن في البحرين مجلس أعمال مشترك لرجال الأعمال مع الولايات المتحدة في حين تم

لها في عدد من العواصم العالمية وعدد من مطارات المملكة.

وعلى صعيد إنشاء مجالس وهيئات جديدة اصدر ملك البحرين قانوناً أنشئ بموجبه "بنك البحرين المركزي" ليحل محل مؤسسة نقد البحرين وقامت إحدى عشرة دولة عربية بالتوقيع على اتفاقية لتأسيس منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين وستتولى الأردن رئاسة هذا المنتدى الذي يهدف إلى تعميق التواصل والتعاون بين هيئات التأمين العربية في مجال تطوير الأطر التنظيمية والإشرافية اللازمة لتنظيم

## مؤشرات

### مؤشر سهولة أداء الأعمال 2006

كما يتكون كل مؤشر فرعي من عدة مكونات:

**مؤشر تأسيس المشروع:** عدد الإجراءات، المدة الزمنية، التكلفة (%) من الدخل القومي للفرد)، والحد الأدنى من رأس المال لبدء مشروع (%) من الدخل القومي للفرد).

**مؤشر استخراج التراخيص:** عدد الإجراءات، المدة الزمنية، والتكلفة (%) من الدخل القومي للفرد).

**مؤشر توظيف العاملين:** مؤشر صعوبة التوظيف، مؤشر صرامة ساعات العمل، مؤشر صعوبة الفصل من العمل، مؤشر صعوبة التوظيف، مؤشر كلفة التعيين (%) من الراتب)، و مؤشر كلفة الفصل من العمل (أسابيع من الأجر).

**مؤشر تسجيل الممتلكات:** عدد

استحدث مؤشر سهولة أداء الأعمال وهو مؤشر فرعي جديد، العام الماضي (2005) ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنوياً منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي World Bank Group ومؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation، وهو مؤشر مركب يتكون من المؤشرات الفرعية العشرة التي تتكون منها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال. يقيس المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على قطاع المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، بهدف وضع أسس للتقييم والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية. غطى المؤشر عام 2006، 175 دولة، منها سبع عشرة دولة عربية حيث دخلت جيبوتي المؤشر لأول مرة، مقارنة مع 155 دولة، منها ست عشرة دولة عربية، لعام 2005

## مكونات المؤشر

التراخيص، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر انفاذ العقود، مؤشر إغلاق المشروع.

مؤشر سهولة أداء الأعمال مؤشر مركب يتكون من عشرة مؤشرات فرعية تكون في مجموعها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج

### المؤشر المركب سهولة أداء الأعمال 2006

سهولة أداء الأعمال دولة 155 / 2005	سهولة أداء الأعمال دولة 175 / 2006	الدولة	الترتيب عربيا
38	38	السعودية	1
47	46	الكويت	2
51	55	سلطنة عمان	3
69	77	الإمارات	4
74	78	الأردن	5
58	80	تونس	6
95	86	لبنان	7
90	98	اليمن	8
102	115	المغرب	9
128	116	الجزائر	10
125	127	فلسطين	11
121	130	سوريا	12
114	145	العراق	13
127	148	موريتانيا	14
151	154	السودان	15
-	161	جيبوتي	16
141	165	مصر	17

المصدر: [www.doingbusiness.org](http://www.doingbusiness.org)

الإجراءات، المدة الزمنية (يوم عمل)،  
والكلفة (% من قيمة الممتلكات).

**مؤشر الحصول على الائتمان:** مؤشر الحقوق القانونية، مؤشر معلومات الائتمان، تغطية السجلات العامة (% من البالغين)، وتغطية المكاتب الخاصة.

**مؤشر حماية المستثمر:** مؤشر مدى الإفصاح، مؤشر مدى المسؤولية المباشرة، ومؤشر قضايا المساهمين (مع المديرين والموظفين بسبب سوء الإدارة).

**مؤشر دفع الضرائب:** عدد الضرائب المدفوعة، المدة المستغرقة، ومجموع الضرائب كنسبة من الأرباح التجارية.

**مؤشر التجارة عبر الحدود:** مستندات التصدير، مدة التصدير، تكلفة التصدير، مستندات الاستيراد، مدة الاستيراد وتكلفة الاستيراد.

### المؤشرات الفرعية العشرة للمؤشر المركب "سهولة أداء الأعمال 2006"

إغلاق المشروع	إنفاذ العقود	التجارة عبر الحدود	دفع الضرائب	حماية المستثمر	الحصول على الائتمان	تسجيل الممتلكات	توظيف العاملين	استخراج التراخيص	تأسيس المشروع	الدولة	التسلسل
87	97	33	6	99	65	4	21	44	156	السعودية	1
63	79	54	41	19	83	69	20	109	104	الكويت	2
60	101	115	3	60	143	14	51	127	81	سلطنة عمان	3
137	112	10	3	118	117	8	57	79	155	الإمارات	4
84	75	78	18	118	83	110	30	70	133	الأردن	5
29	40	39	139	151	101	71	92	110	59	تونس	6
111	148	82	54	83	48	95	43	99	116	لبنان	7
82	37	107	89	118	117	43	53	39	171	اليمن	8
61	127	77	128	118	143	45	156	133	47	المغرب	9
41	61	109	169	60	117	152	93	117	120	الجزائر	10
151	100	65	55	99	65	118	97	108	173	فلسطين	11
77	153	147	59	118	117	88	89	87	142	سوريا	12
151	131	164	47	99	143	37	114	97	150	العراق	13
141	85	142	173	-	101	55	142	105	164	موريتانيا	14
151	158	165	93	142	143	29	164	92	82	السودان	15
122	169	148	51	168	117	137	125	106	157	جيبوتي	16
120	157	83	144	118	159	141	144	169	125	مصر	17



## مؤشر تأسيس المشروع

التسلسل	الدولة	الترتيب عالميا	عدد الإجراءات	المدة الزمنية (يوم عمل)	كلفة إنجاز الإجراءات (% من الدخل الوطني للفرد)	الحد الأدنى لرأس المال لبدء مشروع جديد (% من الدخل الوطني للفرد)
1	المغرب	47	6	12	12.7	66.7
2	تونس	59	10	11	9.3	28.3
3	سلطنة عمان	81	9	34	4.5	84.7
4	السودان	82	10	39	58.6	0
5	الكويت	104	13	35	1.6	100.8
6	لبنان	116	6	46	105.4	56.5
7	الجزائر	120	14	24	21.5	46
8	مصر	125	10	19	68.8	694.7
9	الأردن	133	11	18	73	864.4
10	سوريا	142	12	43	21.1	4,233.50
11	العراق	150	11	77	67.6	57.1
12	الإمارات	155	12	63	36.4	338.2
13	السعودية	156	13	39	58.6	1,057.50
14	جيبوتي	157	11	37	222	571.4
15	موريتانيا	164	11	82	121.6	632
16	اليمن	171	12	63	228	2,565.70
17	فلسطين	173	12	93	324.7	1.889.6

دليل المؤشر: كلما قل عدد الإجراءات والمدة الزمنية وقيمة الكلفة والحد الأدنى لرأس المال دل ذلك على بيئة أعمال أكثر جذبا للاستثمار.

## مؤشر استخراج التراخيص

التسلسل	الدولة	الترتيب عالميا	عدد الإجراءات	المدة الزمنية (يوم عمل)	التكلفة (% من الدخل القومي للفرد)
1	اليمن	39	13	107	306.4
2	السعودية	44	18	125	70.2
3	الأردن	70	16	122	503.2
4	الإمارات	79	21	125	210
5	سوريا	87	20	134	298
6	السودان	92	17	172	506.1
7	العراق	97	14	216	833.2
8	لبنان	99	16	275	176.9
9	موريتانيا	105	19	152	710.9
10	جيبوتي	106	15	203	1,050.6
11	فلسطين	108	21	134	823.4
12	الكويت	109	26	149	210.1
13	تونس	110	24	79	1,031.90
14	الجزائر	117	25	244	58.9
15	سلطنة عمان	127	16	242	883.1
16	المغرب	133	21	217	264.9
17	مصر	169	30	263	1,002.0

دليل المؤشر: كلما قل عدد الإجراءات والمدة الزمنية وكلفة استخراج التراخيص دل ذلك على بيئة أكثر جذبا للاستثمار.

**مؤشر انفاذ العقود: الإجراءات، مدة وتكلفة حل النزاعات التجارية.**

**مؤشر إغلاق المشروع: مدة، التكلفة (% من الأموال بعد الإفلاس)، ونسبة الاسترداد (سنت على الدولار).**

### دليل المؤشر

يدل تصنيف الدولة في مؤشر سهولة أداء الأعمال على مدى تمتعها ببيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمار. تدل القيمة الأدنى على بيئة أعمال أفضل والعكس صحيح. وقد منحت المؤشرات الفرعية التي تكون المؤشر المركب أوزانا متساوية، حيث تم احتساب القيم المذكورة في المؤشر من متوسط النسب المئوية التي سجلتها الدول في كل مؤشر فرعي.

### وضع الدول في المؤشر

تصدرت سنغافورة مؤشر سهولة أداء الأعمال تلتها في المراكز العشرة الأولى كل

## مؤشر توظيف العاملين

التسلسل	الدولة	الترتيب عالميا	مؤشر صعوبة التعيين	مؤشر صرامة ساعات العمل	مؤشر صعوبة الفصل من العمل	مؤشر صعوبة التوظيف	كافة التعيين (% من الراتب)	كافة الفصل من العمل (أسابيع من الأجر)
1	الكويت	20	0	40	0	13	11	42.7
2	السعودية	21	0	20	0	7	11	80.1
3	الأردن	30	11	20	50	27	11	4.3
4	لبنان	43	33	0	40	24	21.5	17.3
5	سلطنة عُمان	51	44	60	0	35	9.8	4.3
6	اليمن	53	0	60	40	33	9	17.3
7	الإمارات	57	0	60	0	20	12.5	83.6
8	سوريا	89	0	40	50	30	17	79.8
9	تونس	92	17	40	80	46	21.8	17.3
10	الجزائر	93	44	60	30	45	27.5	17
11	فلسطين	97	33	40	20	31	13	91
12	العراق	114	78	60	40	59	12	4
13	جيبوتي	125	67	40	30	46	15.7	56.3
14	موريتانيا	142	67	60	50	59	15.6	31.4
15	مصر	144	0	60	100	53	26	186.3
16	المغرب	156	100	40	50	63	17.7	85.1
17	السودان	164	56	60	50	55	25	118.1

دليل المؤشر:

- لكل مؤشر قيمة من 0 إلى 100، القيمة الأعلى تشير إلى قوانين أكثر صرامة.
- مؤشر صعوبة التوظيف متوسط المؤشرات الثلاثة الأولى.

## مؤشر تسجيل الممتلكات

التسلسل	الدولة	الترتيب عالميا	عدد الإجراءات	المدة الزمنية (يوم عمل)	الكلفة (% من قيمة الممتلكات)
1	السعودية	4	4	4	0
2	الإمارات	8	3	6	2
3	سلطنة عمان	14	2	16	3
4	السودان	29	6	9	3.3
5	العراق	37	5	8	6.6
6	اليمن	43	6	21	3.9
7	المغرب	45	4	46	4.4
8	موريتانيا	55	4	49	5.2
9	الكويت	69	8	55	0.5
10	تونس	71	5	57	6.1
11	سوريا	88	4	34	27.9
12	لبنان	95	8	25	5.9
13	الأردن	110	8	22	10
14	فلسطين	118	10	72	2.4
15	جيبوتي	137	7	49	13.3
16	مصر	141	7	193	5.9
17	الجزائر	152	15	51	7.5

دليل المؤشر: القيم الأعلى تدل على بيئة معقدة الإجراءات لتسجيل الممتلكات.

من نيوزيلندا، الولايات المتحدة، كندا، هونغ كونغ، المملكة المتحدة، الدنمرك، استراليا، النرويج وايرلندا. في حين حلت كل من بوروندي، جمهورية إفريقيا الوسطى، سيراليون، ساو تومي وبرينسيبي، اريتريا، جمهورية الكونغو، تشاد، غينيا بيساو، تيمور الشرقية وجمهورية الكونغو الديمقراطية في المراكز العشر الأخيرة.

## وضع الدول العربية في المؤشر

حافظت السعودية على تصدرها المؤشر عربيا بالترتيب 38 عالميا، تلتها في المراكز العشرة الأولى الكويت 46، سلطنة عمان 55، الإمارات 77، الأردن 78،



## مؤشر الحصول على الائتمان

التسلسل	الدولة	الترتيب عالميا	مؤشر الحقوق القانونية	مؤشر معلومات الائتمان	تغطية السجلات العامة (من البالغين)	تغطية المكاتب الخاصة (من البالغين)
1	لبنان	48	4	5	4.3	0
2	السعودية	65	3	5	0.2	12.5
3	فلسطين	65	5	3	0.7	0
4	الكويت	83	4	3	0	16.1
5	الأردن	83	5	2	0.7	0
6	تونس	101	3	3	11.6	0
7	موريتانيا	101	5	1	0.2	0
8	الإمارات	117	3	2	1.7	0
9	اليمن	117	3	2	0.1	0
10	الجزائر	117	3	2	0.2	0
11	سوريا	117	5	0	0	0
12	جيبوتي	117	4	1	0.2	0
13	سلطنة عمان	143	3	1	17.5	0
14	المغرب	143	3	1	2.3	0
15	العراق	143	4	0	0	0
16	السودان	143	4	0	0	0
17	مصر	159	1	2	1.5	0

- قيمة مؤشر الحقوق القانونية من 0 إلى 10، القيمة الأعلى تدل على قوانين أفضل للحصول على ائتمان.  
- قيمة مؤشر معلومات الائتمان من 0 إلى 6، القيمة الأعلى تدل على توفر اكبر لمعلومات الائتمان من السجلات الحكومية والمكاتب الخاصة.

## مؤشر حماية المستثمر

التسلسل	الدولة	الترتيب عالميا	مؤشر مدى الكشف	مؤشر مدى مسؤولية المدير	مؤشر قضايا المساهمين	مؤشر حماية المستثمر
1	الكويت	19	7	7	5	6.3
2	سلطنة عمان	60	8	5	3	5.3
3	الجزائر	60	6	6	4	5.3
4	لبنان	83	9	1	5	5
5	السعودية	99	8	5	1	4.7
6	فلسطين	99	7	2	5	4.7
7	العراق	99	4	5	5	4.7
8	الإمارات	118	4	7	2	4.3
9	الأردن	118	5	4	4	4.3
10	اليمن	118	6	4	3	4.3
11	المغرب	118	6	6	1	4.3
12	سوريا	118	6	5	2	4.3
13	مصر	118	5	3	5	4.3
14	السودان	142	0	6	5	3.7
15	تونس	151	0	4	6	3.3
16	جيبوتي	168	5	2	0	2.3
17	موريتانيا	..	0	0	0	0

دليل المؤشر: منحت المؤشرات قيم من 0 إلى 10، القيمة الأعلى تدل على حماية أفضل للمستثمر.

تونس 80، لبنان 86، اليمن 98، المغرب 115، والجزائر 116. ودخلت المؤشر للمرة الأولى هذا العام جمهورية جيبوتي. وبالمقارنة مع العام 2005، سجلت 3 دول عربية تحسنا بدرجات متفاوتة (الكويت، لبنان والجزائر)، في حين سجلت 12 دولة عربية تراجعا بدرجات متفاوتة (سلطنة عمان، الإمارات، الأردن، تونس، اليمن، المغرب، فلسطين، سوريا، العراق، موريتانيا، السودان ومصر)، بينما حافظت السعودية على المركز الأول عربيا.

### مؤشر دفع الضرائب

التسلسل	الدولة	الترتيب عالميا	المدفوعات	المدة الزمنية (ساعات)	إجمالي الضرائب واجبة السداد (% من إجمالي الربح)
1	سلطنة عُمان	3	14	52	20.2
2	الإمارات	3	15	12	15
3	السعودية	6	14	75	14.9
4	الأردن	18	26	101	31.9
5	الكويت	41	14	118	55.7
6	العراق	47	13	312	38.7
7	جيبوتي	51	36	114	41.7
8	لبنان	54	33	208	37.3
9	فلسطين	55	50	154	31.5
10	سوريا	59	21	336	35.5
11	اليمن	89	32	248	48
12	السودان	93	66	180	37.1
13	المغرب	128	28	468	52.7
14	تونس	139	45	268	58.8
15	مصر	144	41	536	50.4
16	الجزائر	169	61	504	76.4
17	موريتانيا	173	61	696	104.3

### مؤشر التجارة عبر الحدود

التسلسل	الدولة	الترتيب عالميا	عدد مستندات التصدير	الوقت المستغرق في التصدير (أيام)	تكلفة التصدير (دولار لكل شحنة)	عدد مستندات الاستيراد	الوقت المستغرق في الاستيراد (أيام)	تكلفة الاستيراد (دولار لكل شحنة)
1	الإمارات	10	4	18	392	6	16	398
2	السعودية	33	5	13	654	9	34	604
3	تونس	39	5	18	770	8	29	600
4	الكويت	54	5	18	675	11	27	1,170
5	فلسطين	65	7	27	705	7	41	755
6	المغرب	77	6	18	700	11	30	1,500
7	الأردن	78	7	24	720	12	22	955
8	لبنان	82	6	22	969	12	34	752
9	مصر	83	8	20	1,014	8	25	1,049
10	اليمن	107	6	33	1,129	9	31	1,475
11	الجزائر	109	9	15	1,606	9	22	1,886
12	سلطنة عُمان	115	9	23	987	13	27	987
13	موريتانيا	142	9	25	3,733	7	40	3,733
14	سوريا	147	9	40	1,300	11	49	1,962
15	جيبوتي	148	15	25	2,035	14	26	2,035
16	العراق	164	10	105	1,010	19	135	2,060
17	السودان	165	12	56	1,870	13	83	1,970





### مؤشر إنفاذ العقود

التسلسل	الدولة	الترتيب عالميا	عدد إجراءات إنفاذ العقود	المدة الزمنية (يوم عمل)	كلفة إنفاذ العقود (% من الدين)
1	اليمن	37	37	360	10.5
2	تونس	40	21	481	17.3
3	الجزائر	61	49	397	10.3
4	الأردن	75	43	342	16.2
5	الكويت	79	52	390	13.3
6	موريتانيا	85	40	400	17.9
7	السعودية	97	44	360	20
8	فلسطين	100	26	700	20.2
9	سلطنة عُمان	101	41	598	12.9
10	الإمارات	112	34	607	18.5
11	المغرب	127	42	615	16.5
12	العراق	131	65	520	15.3
13	لبنان	148	39	721	27.8
14	سوريا	153	47	872	21.9
15	مصر	157	55	1,010	18.4
16	السودان	158	67	770	20.6
17	جيبوتي	169	59	1.225	27

دليل المؤشر: القيمة الأعلى تدل على تعقيدات أكبر في انفاذ العقود.

### مؤشر إغلاق المشروع

التسلسل	الدولة	الترتيب عالميا	مدة التصفية	الكلفة (% من الأموال بعد الإفلاس)	معدل الاسترداد (سنت على الدولار)
1	تونس	29	1.3	7	51.2
2	الجزائر	41	2.5	7	41.7
3	سلطنة عُمان	60	4	3.5	35.4
4	المغرب	61	1.8	18	35.1
5	الكويت	63	4.2	1	34.5
6	سوريا	77	4.1	9	29.6
7	اليمن	82	3	8	28.6
8	الأردن	84	4.3	9	28.2
9	السعودية	87	2.8	22	27.3
10	لبنان	111	4	22	19
11	مصر	120	4.2	22	16.6
12	جيبوتي	122	5	18	15.9
13	الإمارات	137	5.1	30	10.4
14	موريتانيا	141	8	9	7.8
15	فلسطين	151	-	-	0
16	العراق	151	-	-	0
17	السودان	151	-	-	0

دليل المؤشر: - القيمة الأعلى في المؤشرين الأول والثاني تدل على تعقيدات أكبر في إغلاق المشروع.

## مؤشر الحرية الاقتصادية 2006

### تعريف المؤشر

مع صدور مؤشر الحرية الاقتصادية 2006 يكون المؤشر قد أتم عامه الثاني عشر منذ أول إصدار له عام 1995، عن معهد "هيرتاج فاونديشن" وصحيفة "وول ستريت جورنال". يعتبر هذا المؤشر أداة مهمة لصانعي السياسة الاقتصادية ورجال الاستثمار إذ كان هدفه منذ إنطلاق فكرة إعداده في أواخر الثمانينات، ومازال، هو إرساء معايير تصنيفية وتجريبية لقياس حجم الحريات الاقتصادية التي تتمتع بها دول العالم. وخاصة انه يتعدى كونه مجرد مجموعة من البيانات إلى كونه تحليلاً نظرياً دقيقاً لأكثر العوامل تأثيراً في النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من تعدد النظريات حول عوامل النمو الاقتصادي فإن نتائج هذه الدراسات، على مدى الأعوام السابقة، تشير بوضوح إلى أن الدول المتمتعة بقدر أكبر من الحرية الاقتصادية هي نفسها الدول ذات النسب الأعلى من النمو الاقتصادي والازدهار على المدى الطويل.

يغطي مؤشر الحرية الاقتصادية لهذا العام 161 دولة وهو نفس العدد للعام السابق 2005. ويقيس المؤشر 50 متغيراً مستقلاً قسمت ضمن عشرة عوامل تمثل العناصر الرئيسية للحريات الاقتصادية:

- السياسة التجارية
- الأعباء المالية الحكومية
- مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد
- السياسة النقدية
- حجم تدفق رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي
- البنوك والتمويل
- الأجور والأسعار

### - حقوق الملكية

### - القوانين

### - نشاط السوق غير الرسمية

### دليل المؤشر

تم تصنيف الدول في مؤشر الحرية الاقتصادية وفقاً لدرجة تحرر اقتصادها إلى أربع فئات: دول ذات اقتصاد حر (1 - 1,99 نقطة)، دول ذات اقتصاد شبه حر (2 - 2,99 نقطة)، دول ذات حرية اقتصادية ضعيفة (3 - 3,99 نقطة)، ودول ذات حرية اقتصادية معدومة (4 - 5 نقاط). أي كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل ذلك على تأثير أكبر للدولة على الاقتصاد (بمعنى حرية اقتصادية أقل).

### وضع دول العالم في المؤشر

يغطي مؤشر الحرية الاقتصادية لهذا العام 161 دولة في العالم، منها 19 دولة عربية، وقد حافظت هونج كونج على تصدرها للمؤشر عالمياً وتلاه في المراكز العشرة الأوائل كل من (سنغافورة، أيرلندا، لوكسمبورج، المملكة المتحدة، أيسلندا، استونيا، الدنمرك، استراليا والولايات المتحدة). فيما حلت ضمن المراكز العشرة الأواخر كل من (تركمنستان، لاوس، كوبا، بيلاروس، فنزويلا، ليبيا، زيمبابوي، بورما، إيران وأخيراً كوريا الشمالية). أما السودان والعراق وصربيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية فلم يتم منحهم أي ترتيب لعدم توافر البيانات الدقيقة عنهم.

وبالمقارنة مع عام 2005 ووفقاً للمؤشر فقد تم إحراز تقدم في الحريات الاقتصادية على مستوى دول العالم، حيث سجلت 99 دولة تحسناً، بينما سجلت 51 دولة تراجعاً في الحريات الاقتصادية، فيما لم تسجل 5 دول أي تغيير يذكر. وقد صنفت

20 دولة في العالم كدول ذات حرية اقتصادية كاملة، و52 دولة ذات حرية اقتصادية شبه كاملة، و73 دولة ذات حرية اقتصادية ضعيفة، و12 دولة ذات حرية اقتصادية معدومة. بينما لم تدخل الـ 4 دول المذكورة أعلاه ضمن أي تصنيف بسبب الشكوك حول مدى دقة بياناتها.

### وضع الدول العربية في المؤشر

يتضح من المؤشر أن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شهدت هذا العام أيضاً تراجعاً في الحريات الاقتصادية كانت بدايته عام 2004 واستمر خلال 2005، حيث سجلت 7 دول تحسناً نسبياً في حرياتها الاقتصادية، مقابل تراجع في الحريات الاقتصادية في 10 دول عربية. ومازالت مملكة البحرين محتفظة بصدارة المؤشر عربياً على الرغم من التراجع الطفيف في نقاطها، ويعزى السبب في ذلك إلى تمتعها ببيئة الأعمال المناسبة ولانخفاض العجز في ميزانيتها ولتميز نظامها المصرفي والمالي في المنطقة، إضافة إلى قلة العوائق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها. ومع ذلك كان الجزء الأكبر من وارداتها (80%) مصدره المؤسسات والمشروعات الحكومية، في معظمها تلك المرتبطة بقطاعي النفط والغاز، مما يدل على تدخل حكومي غير صحي في اقتصاد الدولة. أما ليبيا وعلى الرغم من تسجيلها تحسناً نسبياً فإنها بقيت ضمن مجموعة الدول الـ 12 ذات الحرية الاقتصادية المعدومة في العالم.

تصدرت البحرين الدول العربية بحصولها على المركز 25 عالمياً، تلتها في المراكز العشرة الأوائل كل من الكويت في المركز 50، الأردن 57، السعودية 62،



موريتانيا، جيبوتي المغرب، تونس،  
الجزائر، مصر، اليمن وسوريا).  
- ودولة واحدة (ليبيا) ما زالت ضمن  
الدول ذات الحرية الاقتصادية  
المعدومة.

وقد تم استحداث قائمتين جديدتين  
هذا العام، ضمت الأولى أفضل عشر دول  
إحرازاً للتقدم في حرياتها الاقتصادية ولم  
تذكر ضمنها أية دولة عربية، فيما ضمت  
الثانية أسوأ عشر دول إحرازاً للتقدم في  
حرياتها الاقتصادية منها 3 دول عربية.

اليمن وسوريا)، أما العراق والسودان فلم  
يتم تصنيفهما لعدم التوفر بيانات كافية  
وموثوقة عنهما.

**ووفق المؤشر صنفت الدول العربية  
كالتالي:**

- تتمتع 5 دول بحرية اقتصادية  
شبه كاملة (البحرين، الكويت،  
الأردن، السعودية والإمارات).

- 11 دولة ذات حرية اقتصادية  
ضعيفة (لبنان، سلطنة عمان، قطر،

الإمارات 65، لبنان 73، سلطنة عمان 74،  
قطر 78، موريتانيا 81، جيبوتي 94، المغرب  
97، تونس 99، الجزائر 119، مصر 128،  
اليمن 139، سوريا 145 وليبيا 152.

وبالمقارنة مع عام 2005، سجلت 7 دول  
عربية تحسناً نسبياً متفاوتاً (الكويت،  
الأردن، السعودية، لبنان، قطر، جيبوتي  
وليبيا)، وتراجعت 10 دول عربية تراجعاً  
متفاوتاً (البحرين، الإمارات، سلطنة عمان،  
موريتانيا، المغرب، تونس، الجزائر، مصر،

### مؤشر الحرية الاقتصادية 2006

تصنيف الحرية الاقتصادية	قيمة المؤشر		الترتيب عالمياً		الدولة	الترتيب عربياً
	2005	2006	2005 161 دولة	2006 161 دولة		
حرية اقتصادية شبه كاملة	2.10	2.23	20	25	البحرين	1
	2.76	2.74	54	50	الكويت	2
	2.79	2.80	58	57	الأردن	3
	2.99	2.84	72	62	السعودية	4
	2.68	2.93	48	65	الإمارات	5
حرية اقتصادية ضعيفة	3.05	3.00	76	73	لبنان	6
	2.81	3.01	60	74	سلطنة عمان	7
	3.10	3.04	81	78	قطر	8
	2.93	3.08	67	81	موريتانيا	9
	3.30	3.20	98	94	جيبوتي	10
	3.18	3.21	85	97	المغرب	11
	3.14	3.24	83	99	تونس	12
	3.49	3.46	114	119	الجزائر	13
	3.38	3.59	103	128	مصر	14
	3.70	3.84	132	139	اليمن	15
	3.90	3.93	139	145	سوريا	16
حرية اقتصادية معدومة	4.40	4.16	153	152	ليبيا	17
لا تتوفر بيانات	-	-	-	-	العراق	18
	-	-	-	-	السودان	19



لتأمين عملياتكم  
الإيجارية  
عبر الحدود...

لضمان  
استثماراتكم  
العربية...

لتأمين  
مصرفكم  
عند تعزيز  
خطابات الاعتماد...

لتأمين ائتمان  
صادراتكم  
إلى جميع  
دول العالم...

## المؤسسة العربية لضمان الاستثمار The Inter Arab Investment Guarantee Corporation

### سنندكم للنجاح

www.iaigc.org  
operations@iaigc.org.kw

المقر الإقليمي: المملكة العربية السعودية  
ص ب 56578 - الرياض 11546  
الهاتف: 1 4620150 (00966)  
فاكس: 1 4649993 (00966)  
بريد إلكتروني: iaigc@awalnet.net.sa

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية  
ص ب 23568 . الصفاة 13096 الكويت  
الهاتف: 4959555 (00965)  
فاكس: 4959593 (00965)